عرض كتاب: إدارة المناطق التعليمية في الولايات المتحدة من منظور عربي

عرض الدكتور سعود غسان البشر

أستاذ الإدارة التربوية المساعد

جامعة الملك سعود

صدر كتاب إدارة المناطق التعليمية في الولايات المتحدة من منظور عربي- الطبعة الأولى- في شهر أكتوبر عام 2024، وتضمّن 15 فصلًا، كما بلغ عدد صفحاته 512 صفحة.

الهدف من الكتاب

سعى هذا الكتاب إلى استكشاف واقع إدارة المناطق التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية وفهم بنيتها التنظيمية وآليات عملها، من خلال تحليل هيكلها الإداري، والوقوف على العوامل المتعددة التي تؤثر في أدائها، واستعراض أدوار الجهات المشرفة عليها. كما ركّز الكتاب على تسليط الضوء على أبرز التحديات المعاصرة التي تواجه إدارة المناطق التعليمية الأمريكية، في سياق قانوني وثقافي واقتصادي معقد، بما يتيح للقارئ تكوين صورة شاملة ومتكاملة عن هذا النظام التعليمي.

ولا يقف هدف الكتاب عند حدود الوصف والتحليل، بل يتجاوز ذلك إلى السعي للاستفادة من التجربة الأمريكية، واستخلاص الممارسات الإدارية والتنظيمية الفاعلة التي يمكن مواءمتها وتطبيق الأنسب منها في تطوير قطاع التعليم في الدول العربية، مع مراعاة خصوصية السياق الثقافي والاجتماعي والتعليمي لكل دولة.

وفي هذا الإطار، عمِلَ الكتاب على التعريف بالجهات المشرفة على المدارس العامة في الولايات المتحدة، وتتبع التطور التاريخي للتعليم العام وأثره في تشكيل إدارة المناطق التعليمية، مع إبراز الدور المحوري الذي تضطلع به مجالس أمناء المناطق التعليمية، من حيث مسؤولياتها، ومواصفات أعضائها، والتحديات التي تواجهها، ودورها المؤثر في صنع القرار التربوي. كما تناول الكتاب دور مدير المنطقة التعليمية ومسؤولياته القيادية، وأدوار مكاتب التعليم التي تشرف على المدارس داخل المنطقة التعليمية، والعلاقة التنظيمية والمهنية بين مديري المدارس وإدارة المقاطعات التعليمية.

ويولي الكتاب اهتمامًا خاصًا بتحليل العوامل القانونية والثقافية والاقتصادية التي تسهم في تشكيل سياسات إدارة المناطق التعليمية الأمريكية، مع بيان أثر القوانين التعليمية في قيادة المنطقة التعليمية، ودور القضاء، ولا سيما قرارات المحكمة العليا، في توجيه العمل الإداري والتربوي. كما تناول الكتاب تأثير القوانين والقضايا القانونية في إدارة الموارد البشرية داخل المناطق التعليمية، إضافة إلى عرض القضايا المرتبطة بتمويل المدارس العامة، ودور نقابات المعلمين وتأثيرها في إدارة المناطق التعليمية، وصولًا إلى استعراض وتحليل التحديات المعاصرة التي تواجه إدارة المقاطعات التعليمية في الوقت الراهن.

أهمية الكتاب

تنبع أهمية هذا الكتاب من عدة اعتبارات علمية ومعرفية وتطبيقية، في مقدمتها المكانة العلمية العالمية التي تحتلها الولايات المتحدة الأمريكية، وما حققته من تفوق علمي وبحثي خلال القرن الميلادي الماضي والحالي، الأمر الذي جعلها مقصدًا للعلماء وطلاب العلم، ومصدرًا رئيسًا للعديد من النظريات والممارسات في مختلف المجالات، ومن بينها مجال التعليم العام وإدارته.

كما تعود أهمية الكتاب إلى التأثير الواسع الذي تمارسه التجربة الأمريكية في العالم، حيث تمتلك الولايات المتحدة أدوات فاعلة لتسويق منتجاتها الفكرية والبحثية، مما يجعل ممارساتها التعليمية ذات صدى عالمي وتأثير مباشر أو غير مباشر في أنظمة تعليمية عديدة. وقد أصبحت الولايات المتحدة، في الوقت الراهن، مرجعًا أساسيًا في كثير من العلوم والمعارف، الأمر الذي جعل تجاربها التعليمية محط اهتمام الدول والمجتمعات، بما في ذلك الدول العربية التي تسعى إلى تطوير نظم التعليم ما قبل الجامعي لديها.

ويُلاحظ أن عددًا من الممارسات التعليمية في الدول العربية قد استُلهم من التجربة الأمريكية، مثل التوسع في المدارس ذاتية الإدارة أو المدارس المستقلة، وتبني الاختبارات الموحدة في المراحل الدراسية المختلفة، وكذلك اختبارات الرخص المهنية للمعلمين. كما تُعد الولايات المتحدة من الدول الرائدة في تطوير برامج القسائم التعليمية (الكوبونات)، التي استلهمت منها بعض الدول العربية نماذجها وبرامجها التعليمية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى فهم الخلفيات والأسباب التي دفعت إلى تبني هذه الممارسات في السياق الأمريكي، وتقدير مدى ملاءمتها للواقع التعليمي العربي.

كما تنبع أهمية هذا الكتاب من كونه مؤلفًا مخصصًا للقارئ العربي؛ إذ إن المؤلف، على الرغم من سهولة اللجوء إلى ترجمة الكتب الأجنبية، آثر كتابة هذا العمل انطلاقًا من إدراكه أن كثيرًا من الكتب المترجمة – حتى وإن كانت جيدة من حيث الدقة اللغوية – تُكتب أساسًا لطلاب الدراسات العليا في الجامعات الأمريكية، وتنطلق من أرضية ثقافية مشتركة قد لا تتوافر لدى القارئ غير الأمريكي. وغالبًا ما تُغفل هذه

الكتب شرح خلفيات اجتماعية وثقافية وتاريخية تمثل عنصرًا أساسيًا لفهم كثير من السياسات والممارسات التعليمية الأمريكية. ومن هذا المنطلق، حرص المؤلف على تقديم هذا الكتاب بلغة علمية واضحة، ورؤية شاملة ومتكاملة، تراعي الخلفية الثقافية للقارئ العربي، وتسهم في تسهيل فهم النظام التعليمي الأمريكي، خاصة إدارة المناطق التعليمية وتحدياتها، بما يدعم الباحثين والممارسين وصناع القرار في تطوير التعليم العربي على أسس معرفية رصينة وواعية.

فصول الكتاب

هدف الفصل الأول إلى تقديم لمحة شاملة عن الولايات المتحدة الأمريكية، تمهيداً لفهم الفصول التالية من الكتاب بعمق أكبر. حيث عرض الفصل معلومات حول النظام السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي في أمريكا. كما أبرز مجموعة من الحقائق المتعلقة بالتعليم العام في الولايات المتحدة، مما يساعد القارئ على تكوين تصور متكامل، ويهيئه لفهم أعمق للفصول الأساسية في الكتاب. وتناول الفصل أيضًا إحصاءات وحقائق حول النظام التعليمي، تشمل المراحل الدراسية، والمناهج، والطلاب، والكوادر التعليمية، إضافة إلى معلومات عن المدارس والجهات المشرفة على التعليم العام.

وهدف الفصل الثاني إلى استعراض الجهات المسؤولة عن الإشراف على المدارس العامة في الولايات المتحدة. هذه الجهات تشمل المستوى الفيدرالي في واشنطن، ومستوى الولاية، وكذلك المستوى المحلي على مستوى البلدية أو المقاطعة. وركز الفصل على تحديد أدوار تلك الجهات وتأثيرها في إدارة المقاطعات التعليمية. يُبرز الفصل ثلاثة مستويات رئيسة للإشراف على المدارس العامة: المستوى الفيدرالي، ومستوى الولاية ، ومستوى المنطقة التعليمية. وقد ناقش الفصل المستوى الفيدرالي ومستوى الولاية بالتفصيل، في حين تناول مستوى المنطقة التعليمية في الفصول اللاحقة من الكتاب.

أما الفصل الثالث فهدفه تقديم نظرة شاملة حول التطور التاريخي للتعليم العام في الولايات المتحدة، بدءًا من الحقبة التي سبقت الاستقلال وصولًا إلى عام 1983، وهو العام الذي أُصدِر فيه تقرير "أمة في خطر"، الذي أحدث تغييرًا جذريًا وغير مسبوق في التعليم العام، وما زالت تأثيراته القوية مستمرة حتى اليوم. ويُعدّ فهم التاريخ التعليمي أمرًا أساسيًا لفهم السياسات التعليمية المعتمدة في المدارس العامة بالولايات، لذا فإن برامج إعداد قادة المدارس ومديري المناطق التعليمية في الدراسات العليا تتضمن مقررات تتناول موضوعات مرتبطة بالتاريخ الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي للولاية التي يسعى القائد للعمل فيها بصورة خاصة، أو بالتاريخ المشترك للولايات المتحدة بصورة عامة.

الفصل الرابع ناقش دور مجلس الأمناء في المنطقة التعليمية، مسلطًا الضوء على دوره القيادي ومسؤولياته المتعددة، كما استعرض الفصل مواصفات أعضاء مجلس الأمناء، والتحديات التي يواجهونها في قيادة المناطق التعليمية، إضافة إلى تقديم تفاصيل حول تأثيرهم الكبير في توجيه السياسات واتخاذ القرارات في المنطقة التعليمية. كما هذا الفصل أمثلة واقعية على الممارسات الفعالة لمجالس الأمناء في المناطق التعليمية، إلى جانب استعراض دراسات وأبحاث متعلقة بأدوارهم وتأثيرهم في تحسين أداء المدارس والإدارات التعليمية.

الفصل الخامس تناول مسؤوليات ومهام مدير المنطقة التعليمية، الذي يشغل دور الرئيس التنفيذي للمنطقة التعليمية ويقود مكتبها التعليمي؛ حيث استعرض الفصل أدوار مدير المنطقة التعليمية بعمق، موضحًا مسؤولياته المختلفة، وقدم الفصل أمثلة توضيحية حول تلك المهام، إضافة إلى الصفات والكفاءات التي يجب أن يتمتع بها المدير المثالي. كما ناقش الفصل بصورة مفصلة كيفية تأهيل مديري المناطق التعليمية وإعدادهم، حيث يُشترط في معظم الولايات أن يكون المدير حاصلًا على مؤهل الماجستير على الأقل في القيادة التعليمية، إلى جانب استكمال العديد من البرامج التدريبية، واكتساب الخبرات العملية، واجتياز الاختبارات اللازمة للحصول على رخصة قيادة المنطقة التعليمية.

الفصل السادس تناول دور مكتب التعليم في المنطقة التعليمية، الذي يقوده مدير المنطقة التعليمية، ووضّح المهام والملفات المطلوبة منه. يختلف حجم الموظفين والإدارات والهياكل التنظيمية في المكاتب التعليمية حسب عدد الطلاب في المنطقة؛ فكلما ازداد عدد الطلاب، زاد عدد المدارس، وبالتالي تزداد الحاجة إلى المزيد من الكوادر الإدارية والتعليمية، وكذلك الإشراف والقيادة في المكتب التعليمي، مما يشكل سلسلة مترابطة. يتحمل مكتب التعليم العديد من المسؤوليات الرئيسة، منها إدارة المدارس وتوظيف الموارد البشرية، حيث يُعيّن على مستوى المنطقة التعليمية وليس على مستوى الولاية. وقدم الفصل عدة نماذج للهياكل التنظيمية لمكاتب التعليم، واستعرض المواصفات الوظيفية لمساعدي مدير التعليم.

أما الفصل السابع فاستعرض العلاقة بين مديري المدارس وإدارة المقاطعات التعليمية. حيث يُعدّ مديري المدارس الجهة التنفيذية لقرارات مكتب التعليم، وغالبًا ما يتواصل مدير المدرسة مباشرة مع مدير المنطقة التعليمية في المناطق الصغيرة. أما في المناطق التعليمية الكبيرة، فيجري التواصل من خلال نواب ومساعدين لمدير المنطقة التعليمية. وتناول الفصل أيضًا تفاصيل إحصائية حول مديري المدارس العامة، وأدوارهم ومسؤولياتهم، إضافة إلى معلومات حول الأجور والمزايا المالية التي يحصلون عليها. كما أوضح متطلبات شغل وظيفة مدير مدرسة، ودور الجامعات في إعداد قادة مؤهلين للمدارس.

وتناول الفصل الثامن تأثير مجموعة من العوامل القانونية والثقافية والاقتصادية في إدارة المناطق التعليمية، وكيف تسهم هذه العوامل في تشكيل سياساتها. يؤثر هذا المزيج من العوامل في مختلف جوانب إدارة المنطقة التعليمية والمدارس التابعة لها، بما في ذلك التخطيط، والتنظيم، والتوظيف، والتوجيه، والرقابة. كما سلط الفصل الضوء على مجموعة واسعة من العوامل المؤثرة التي قُدّمت بصورة موجزة لشرح كيفية تأثيرها في إدارة المناطق التعليمية.

أما الفصل التاسع فهدف إلى توضيح أهمية إدراك قادة المناطق التعليمية وقادة المدارس التابعين لها للمواد الدستورية والقانونية، خاصة القوانين التعليمية؛ لتجنب المخالفات القانونية التي قد تؤدي إلى عقوبات أو محاكمات، حيث بلغت قيمة التعويضات لمؤسسات التعليم في عام 2023 أكثر من 1.9 مليار دولار كتسويات أو كجزاءات من المحاكم. لذلك، تركز برامج إعداد القادة التعليميين على دراسة الدستور الأمريكي ودستور الولاية والقوانين المتعلقة بهما. كما استعرض الفصل القضايا القانونية التي وصلت إلى المحكمة العليا، لكون أحكامها ملزمة للمؤسسات التعليمية جميعها.

الفصل العاشر هدف إلى تحليل تأثير القضاء، وبصورة خاصة قرارات المحكمة العليا، في إدارة المناطق التعليمية في الولايات المتحدة، من خلال استعراض تاريخ النظام القضائي الفيدرالي وأثره في السياسات التعليمية، سعى الفصل إلى تقديم فهم شامل لكيفية تأثير الأحكام القضائية في المدارس العامة. ورغم أن الهدف ليس التعمق في النظام القضائي الفيدرالي، إلا أن استعراض بعض المعلومات حول عمل المحاكم الفيدرالية يُعدّ ضروريًا لفهم تأثير الدستور الأمريكي لعام 1787 والقوانين الفيدرالية الملزمة للولايات جميعها في إدارة المناطق التعليمية. وقد استعرض الفصل نماذج لبعض القضايا التاريخية التي أثرت في إدارة المناطق التعليمية.

وهدف الفصل الحادي عشر إلى تحليل تأثير القوانين والقضايا القانونية في إدارة الموارد البشرية في المنطقة التعليمية. من الأهمية أن يكون القائد التعليمي، سواءً أكان مدير المنطقة التعليمية أم نوابه ومساعديه أم القيادات المدرسية، على دراية بالجوانب القانونية لضمان اتخاذ القرارات الصحيحة، وتجنب الأخطاء التي قد تؤدي إلى مشكلات قانونية مكلفة ماليًا ومعنويًا للمنطقة التعليمية. وسلط هذا الفصل الضوء على القوانين الفيدرالية المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، والقضايا القانونية التي وصلت إلى المحكمة العليا التي أثرت في سير العمل الإداري في المناطق التعليمية فيما يتعلق بالموارد البشرية.

الفصل الثاني عشر سعى إلى تقديم نظرة شاملة حول آلية تمويل المدارس العامة في الولايات المتحدة، حيث يُمول التعليم العام من ثلاثة مصادر رئيسة: المستوى الفيدرالي، ومستوى الولاية، والحكومة المحلية أو

البلديات. وتناول هذا الفصل تأثير هذه المصادر في إيرادات المدارس ومخصصاتها. كما استعرض القضايا المرتبطة بتمويل المدارس وأهمية امتلاك قادة المناطق التعليمية والقيادات المدرسية مهارات اقتصادية ومحاسبية لإدارة الميزانيات المدرسية بصورة فعالة، وفقًا للتشريعات والإجراءات المالية المعتمدة من الولاية ومجلس الأمناء.

الفصل الثالث عشر هدف إلى تحليل دور نقابات المعلمين وتأثيرها في إدارة المناطق التعليمية في الولايات المتحدة. وقدم الفصل معلومات حول أكبر نقابتين للمعلمين، الجمعية التربوية الوطنية والجمعية الفيدرالية للمعلمين، ودورهما في الدفاع عن حقوق المعلمين وتأثيرهما في النظام التعليمي. واستعرض الفصل إيجابيات وسلبيات نقابات المعلمين، كما ناقش الفصل أهمية بناء علاقات جيدة بين قادة المناطق التعليمية وممثلي النقابات، مع التركيز على امتلاك قادة المناطق التعليمية مهارات التفاوض والإقناع التي يحتاجها القادة لضمان التوصل إلى تسويات تجنب اضطرابات المعلمين وتعطل من انتظام التعليم في المدارس التابعة للمنطقة التعليمية.

الفصل الرابع عشر هدف إلى تسليط الضوء على التحديات المعاصرة التي تواجه إدارة المناطق التعليمية في الولايات المتحدة. وناقش الفصل موضوعات تُشكّل تحديًا كبيرًا في الحقبة الحالية، مثل: ارتفاع نسبة الفقر في المجتمع الذي له انعكاس سلبي على المجتمع، وتكثيف الاختبارات الموحدة. كما ناقش هذا الفصل موضوعات تتعلق بتحديات متعلقة بارتفاع عدد الطلاب غير القانونيين في المدارس، وظهور حركة لخصخصة التعليم تشكل تهديدًا للمدارس، كما استعرض تحديات أخرى، مثل: حوادث القتل الجماعي في المدارس، والتفاوت في الأجور بين الجنسين، ومسألة العدالة الاجتماعية في تمويل المدارس العامة.

الفصل الخامس عشر هدف إلى استشراف مستقبل إدارة المناطق التعليمية والمدارس العامة التابعة لها في ضوء المتغيرات المستقبلية بمشيئة الله تعالي. كما تناول الجزء الثاني من هذا الكتاب الدروس المستخلصة من التجربة الأمريكية في إدارة المناطق التعليمية وسبل الاستفادة منها في قطاع التعليم في الدول العربية.